برامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الاجتماع التمهيدي للمنتدى الخضري العالمي الثالث
ملكيّة الأرض والأدوات القانونية للأراضي

Arabic version of UN-HABITAT’s Islam, Land and Property Rights Series (2005)
Paper 8: Islamic Credit and Microfinance

بحث في الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأرض
ملخص النتائج

الجزء الثاني: مسودة الاستراتيجيات

القاهرة - مصر
تنازل عن حق (تصل)

المعاني المستخدمة والتقدير للمؤلف المستخدمة في هذا البحث لا ينطوي على التعبير عن
أي آراء أو معتقدات من جانب السكرتارية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي
دولة أو أراضي أو مدينة أو منطقه من المناطق أو سلطاتها أو تتعلق بتحديد حدودها أو تخومها
أو ماله صلة بنظامها الإقتصادي أو درجة تطورها، ومن ثم فإن التحليل النتائج والتوصيات
المتضمنة في هذا التقرير لا تعكس وجهات نظر برنامج الأمم المتحدة للإسكان البشري (بيئات
الأمم المتحدة) و Совет الحكم أو الدول الأعضاء لهذا المجال.

لمزيد من المعلومات:

تحتوي هذا البحث على فني ورقات بحثية تم إعدادها بواسطة برنامج الأمم المتحدة
لمستوطنات البشرية، وللمزيد من المعلومات حول هذا البحث والأنشطة المتعلقة به يرجى
الاتصال بالعنوان التالي:

Land & Tenure Section,
Shelter Branch,
United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT)
P.O. Box 30030
Nairobi 00100, Kenya
E-mail: unhabitat@unhabitat.org
Web site: www.unhabitat.org
الورقة الثامنة: الإيثام الإسلامي والتمويل المصغر

8- 1 وضع التمويل الإسلامية المالي في المحيط الأكبر للأنظمة الدينية والمحلية الاقتصادية.

8- 1-1 الإيثام الحديث للتمويل الإسلامي.

8- 1-2 المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

8- 1-3 الأبعاد الخلقية للأنظمة الاقتصادية الإسلامية.

8- 1-4 مزايا النظام البنكي الإسلامي.

8- 1-5 المبادئ الاقتصادية الإسلامية هل هي تدعيم أو تحذير النمو.

8- 2 السمات المميزة للتمويل الإسلامي.

8- 2-1 مبادئ النظم الإسلامية المالية.

8- 2-2 تحرير المضاربة أو المخاطرة.

8- 2-3 تحرير الربح وتخزين الأموال.

8- 2-4 تحرير الربح والفائدة.

8- 2-5 الأزمنة الحالية تختلف تماما عن الربا.

8- 3 تطبيق النظام البنكي الإسلامي على التمويل المصغر.

8- 3-1 السطح البيئي لمبادئ التمويل الإسلامي والتمويل المصغر.

8- 3-2 الإسلام والتمويل المصغر.

8- 3-3 الأدوار الاجتماعية للبنك الإسلامي.

8- 3-4 القيام بالأعمال البنكية الأخرى تقليدية وإرسال الحوالات.

8- 3-5 هل التمويل الإسلامي المصغر إسلامي بشكل؟

8- 4 الأهداف الإسلامية والمبادرات الإسلامية.

8- 4-1 المنتجات المالية.

8- 4-2 الرهن العقاري الإسلامي.

8- 4-3 النظام البنكي التقليدي من خلال "الباب الخلفي".

8- 4-4 الحاجة إلى التنظيم.

8- 5 التمويل الإسلامي المصغر تحت التجربة.
1- 8-5-1 التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي
2- 8-5-2 التمويل الإسلامي المصغر في اليمن
3- 8-5-3 خبرات بنجادية
4- 8-5-4 خبرات بنجادية
5- 8-5-5 مقاومة بنك جراميم
6- 8-5-6 التمويل الإسلامي والقيم الإسلامية
7- 8-5-7 المرأة المسلمة و التمويل المصغر
8- بعض المراجع المختارة

الورقة الثامنة: الائتمان الإسلامي والتمويل المصغر

8-1 توثيق منتجات التمويل الإسلامي
2- تنظيم التمويل الإسلامي المصغر
3- تنوع منتجات التمويل الإسلامي المصغر
4- تأكيد استمرار ونمو مؤسسات التمويل المصغر (الجزيرة) الإسلامية
5- وضع التمويل الإسلامي الجزئي في مساره الصحيح

8-5-1 التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي
2- 8-5-2 التمويل الإسلامي المصغر في اليمن
3- 8-5-3 خبرات بنجادية
4- 8-5-4 خبرات بنجادية
5- 8-5-5 مقاومة بنك جراميم
6- 8-5-6 التمويل الإسلامي والقيم الإسلامية
7- 8-5-7 المرأة المسلمة و التمويل المصغر
8- بعض المراجع المختارة

الورقة الثامنة: الائتمان الإسلامي والتمويل المصغر

8-1 توثيق منتجات التمويل الإسلامي
2- تنظيم التمويل الإسلامي المصغر
3- تنوع منتجات التمويل الإسلامي المصغر
4- تأكيد استمرار ونمو مؤسسات التمويل المصغر (الجزيرة) الإسلامية
5- وضع التمويل الإسلامي الجزئي في مساره الصحيح

8-5-1 التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي
2- 8-5-2 التمويل الإسلامي المصغر في اليمن
3- 8-5-3 خبرات بنجادية
4- 8-5-4 خبرات بنجادية
5- 8-5-5 مقاومة بنك جراميم
6- 8-5-6 التمويل الإسلامي والقيم الإسلامية
7- 8-5-7 المرأة المسلمة و التمويل المصغر
8- بعض المراجع المختارة

الورقة الثامنة: الائتمان الإسلامي والتمويل المصغر

8-1 توثيق منتجات التمويل الإسلامي
2- تنظيم التمويل الإسلامي المصغر
3- تنوع منتجات التمويل الإسلامي المصغر
4- تأكيد استمرار ونمو مؤسسات التمويل المصغر (الجزيرة) الإسلامية
5- وضع التمويل الإسلامي الجزئي في مساره الصحيح

8-5-1 التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي
2- 8-5-2 التمويل الإسلامي المصغر في اليمن
3- 8-5-3 خبرات بنجادية
4- 8-5-4 خبرات بنجادية
5- 8-5-5 مقاومة بنك جراميم
6- 8-5-6 التمويل الإسلامي والقيم الإسلامية
7- 8-5-7 المرأة المسلمة و التمويل المصغر
8- بعض المراجع المختارة
بحث عن الشريعة الإسلامية وعلاقتها بحقوق الأراضي
ملخص النتائج

الجزء الأول: ورقة المفاهم

مقدمة

برنامج بعثات الأمم المتحدة وهو جزء من حملة عالمية لتأمين الملكية يقوم على تنظيم ورشة عمل لمدة يومين تناولت فيها ملكية الأرض والأدوات المتعلقة بقانون الأراضي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقام هذه الورشة في القاهرة يومي الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر سنة 2005.

وتعد الورشة تحت رعاية بعثات الأمم المتحدة وتستضيف حكومة مصر هذه الورشة التي تركز على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأراضي. ونستعرض هذه الورشة العمل هذه الأبحاث التي بدأتها "بعثات الأمم المتحدة" المتعلقة بالمبادئ الإسلامية المرتبطة بالأرض وتتضمن عدد أوراق تعبير عن مواضيع معينة. هذا علاوة على إستراتيجيات مبدعة عالمية بالأبعاد الإسلامية للملكية والأرض والقانون وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وقوانين الاداء وال�الي والوظيف والjualية والإعلاء، وما تتضمن عنه هذه الورشة ميزاناً في مناقشة المفاهيم الخاصة والإستراتيجيات الميدانية التي خرج بها البحث الذي استُخلِثت بعثات الأمم المتحدة المتضمنة بالأراضي الإسلامية والتعرف على الأدوات التي تتشجع الفقراء على الاستحواذ على الأرض. وحيث أن الورشة ما هي إلا اجتماع تمثيلي للمنتدى الحضري العالمي III. فعدد الوفود إلى دراسة ما توصل إليه البحث مع الأخذ في الاعتبار التوصيات المقدمة للإجتياز المحتملي لل듬 الادوات الاستorative للأراضي والمتفوقين إنقاذها في مدينة فانكوفر الكندية في الفترة ما بين 19 و 23 يونيه عام 2006. ونستعرض هذه الورشة أيضاً أيضاً الطرق والسبيل التي يمكن للمشاركين من المنطقة أن يساهموا بها في التوصل إلى الأدوات المناسبة للإستحواذ على الأرض لصالح الفقراء وذلك ضمن إطار الشبكة العالمية المخصصة لهذا الهدف.

وبناءً على البرنامج الإسلامي للإسْتِيْطَان البشري يلبس على دعم ظرائه الاستحواذ على الأرض وحماية أمين ملكيتها. ولقد بني هذا البرنامج على أسس أعلان استشارك لمناطق الإنسان.
البشرية وأُجِنِدتْها المعلنة عام 1996 بالإضافة إلى مبادئ حقوق الإنسان العالمية والمعايير التي
فُصِّل عنها في إعلان الأفريقي الجديد.
وعلى الرغم من أن الأمور المتعلقة بالأرض والملكية وحقوق الإنسان أمورًا متعارف
عليها ومؤكدة للقوانين المشتركة بين الشعوب والتقاليد والتمثيل في الأنظمة الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية لهذه الشعوب بوجه عام، إلا أن التطبيق العملي والممارسة بالنسبة لتنظيم
هذه الحقوق وحمايتها ربما يأخذ أشكالًا مختلفة.
ومن المعروف أيضا أن 20% أو أكثر من سكان العالم مسلمون إلا أنه يعرفنا البحث
في مجال الأشكال المعقدة والمتعارفة لملكية الأرض وحقوقها في الدول الإسلامية، هذا علاوة
على حقيقة أن الكثير من التقارير الدولية لملكية الأرض غالبا ما تتجاهل أو لا تأخذ في الاعتبار
قوانين الشريعة الإسلامية المتعلقة بالأرض بشكل كاف بدعوته الإسلاميين.
ومن ثم فقد فوضت شعبة الأرض والملكية فرع الإيوباء التابع للأمم المتحدة خبرين هما
أ. محمد سراج سراج والدكتوره / هيلاري ليم من جامعة شرق لندن بالمملكة المتحدة لقياس
دراسة معقولة تستغرق سنة لأبعاد الإسلام الأراضي وحقوق الملكية في العالم الإسلامي.
والهدف من هذه الدراسة التوصل إلى ما يمكن التوصل إليه في هذا المجال مع تضمين بحثهم
ودراستهم بعض الإستراتيجيات التي تساعدهم على إرادة ودعم قدرة "بيشات الأمم المتحدة".
وبشكرها من العمل بكفاءة أكثر في المحيط الإسلامي وفي الأوراق الثمانية المقدمة والتي تعبير
عن مواقف محددة ومعينة بشأن موضوع الأبعاد الإسلامية الملكية في إطار المناقشات القيمة
والمعاصرة المرتبطة بالظروف الاجتماعية والتاريخية المتعلقة بالأرض وأشكال الممارسات
التي تجري في هذا السياق.
وتشير نتائج البحث والدراسة أن هناك مفاهيم إسلامية مميزة تتعلق بالأرض وحقوق
ملكيتها وتتباين هذه المفاهيم وتتنوع من خلال الممارسات المختلفة في العالم الإسلامي. وعلى
الرغم من أن الشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان تنتمي للأمة فيهما وتطبيقا إلا أنها تتفاوت
وتتداخل مع معايير الدولة وكذلك ما أنتج 4 عليه عرفه وتفاوتًا بطرق شتى. لا يمكن تطبيق
فرصاً عديدة لتطوير أدوات إسلامية جذابة بالثقة وأسهل التي بدورها يمكن أن تدعم حملة
تهديد حقوق الكاملة. " vem وغيرها من حقوق الأرض النظامي والحدود في المجتمعات
الإسلامية والتي بالرغم تشمل النساء".
وعلى الرغم من ذلك فيجب على كل من يهمهم الأمر السعي بجدية وبطريقة بذاءة لإستمرار الأطر المجاورة والمهمة الإسلامية وعلاقتها بتنظيم ملكية الأرض التقليدية ومخترقة التقليدية وذلك يهدف إلى التعرف على الحقوق الكاملة المرتبطة بالأراضي لكل الناس والقبائل.

وتقع مجموعة الأوراق الجاهزة للاجتماع التمهيدي للمنتدى الحضري العالمي III والمقرر إقامتها في القاهرة في الخامس عشر والسادس عشر من ديسمبر 2005 في جزئين يعالج الجزء الأول منه ورقة المفاهم والتي تلخص المؤلفة التي تشردها هذه الأوراق المتميزة وتحتوي كل ورقة على ملخص البحث ومجلة وقائمة تمثل المقترحات والإستراتيجيات الميدانية (والمتضمنة في الجزء الثاني) يعتبها ملخص لهذه المفاهم مأخوذ من البحث وملحق به قائمة مراجع قصيرة. وقد كتبها هذه الأوراق لامعة المهتمين بهذا الموضوع والجمهور العام بدون أي إدعاء بمعرفة عامة تتعلق بالإسلام أو الشريعة الإسلامية أو حقوق الملكية ومن ثم فهي تستعرض معلومات عامة أساسية وتتيح الفرصة للتعرف على تلك المبادئ مرة ثانية.

وتعرض الورقان الأولى والثانية المواقف النظرية الإسلامية وأنظمة ملكية الأرض وتتناقش الأفكار والترتبات التي تسببت في بناء شبكات الملكية السائدة في المجتمعات الإسلامية ويعقب هاتين الورقين ورققتان أخرى تتعلق بعديد من الوهود وحقوق ملكيتها. ويتبع ذلك ورققتان أخرى تركز على حقوق المرأة المسلمة في الملكية وتتعرض لنظم المبادئ في الإسلام. ويعقب ذلك ورققتان تناقش المضامين المتعلقة بنظام الضرائب في الملكية بالنسبة للنساء وحقوقهم في الأرض وفي اللفظين الأخيرين يجري ملء المؤسسات الإسلامية مشابهة الأوقاف التربية كما تتعرض لمبادئ التمويل الإسلامي في الجزء الثاني بحث في اختيار مدي فاعلية هذه المبادئ الإسلامية وتعليقها في الواقع العملي وما إذا كانت قابلة للعمل بها حالياً.

وأما الجزء الثاني، والذي يتعمل ملخص البحث في جزء، الثاني، فتتعرض للإستراتيجيات الميدانية لكل ورقة من الأوراق الشاملة وتتعرض هذه الإستراتيجيات أمام المشتركين في المؤتمر والذين أثروا عن عدة دول إسلامية بهدف التعرف على الأفكار التي استحدثت والممارسات التي تجري لإنشاء أعمال أو الأفكار على الأرض والتمكن بفهمها.
الورقة الثامنة: الإفصاح الإسلامي والتعمير المصغر

نادرًا ما نذكر وظيفة التمويل الإسلامي والتي تتوقف في قدرته على إتاحة أداة يسهل استخدامها لأغراض الدعم المالي والاقتصادي. ومن ثم فهو يمكن على تمويل رأس المال الميت إلى أصول تستخدم لخلق دخل بهدف إلى دعم القراءة ماليًا واقتصاديًا (ميرارسون 2002).

موجز الورقة:

إمتلاك الأرض والإستحواز عليها والتحسين الذي يطرأ على الملكية والاستفادة فيها غالبًا ما تتضمن قدرة الأفراد على توفير إفصاح سهل يمكن تحمله والعديد من الخدمات المالية والبنكية. وقد كان الطلب المتزايد والإفصاح من الجماعات الإسلامية على مفهوم الخدمات المالية التي تتفق بالأفصاحية الإسلامية، هذا الطلب أدى إلى التعدد والتجديد الذي تشهده الأنشطة البنوكية من المؤسسات البنكية التجارية الإسلامية والغربية. وتستكشف هذه الورقة البيئة الإسلامية التي تشجع أنظمة الإفصاح البنكية وهي السمة التي تسمى بها النماذج البنكية الإسلامية علاوة على تطوير نماذج التمويل الإسلامي المصغر والتحديات العملية التي تواجه هذه التحديات.

وكجزء من مشروع شامل يرتبط بالفصاح الإسلامية وتأين الملكية والتخزين من الفقر، تشرح هذه الورقة في استكشف المدى الذي يمكن للتمويل الإسلامي والمبادئ البنكية والإفصاح وخاصة التمويل المصغر للإسكان أن يسهم به لتغيير حياة القرواء من المسلمين على وجه الخصوص.

مجال هذه الورقة:

تضمن هذه الورقة تطور الأنظمة المالية الإسلامية في محليها الإسلامي، ثم تنتقص بعض السمات المميزة للتمويل الإسلامي وخاصة تحريم الربا. ثم نحن الورقة تطبيق مبادئ الإسلام على التمويل المصغر، ويعرض الجزء الرابع من الورقة لبعض الأهداف والمفاهيم الإسلامية والحاجة لتنظيمها. ويقوم الجزء الخامس خبرات الدول الإسلامية بالتمويل المصغر وخاصة تلك الخبرات القادمة من كل من اليمن وبنجلاديش والفرص المتاحة للمرأة.

وبعد المداولات يطرح الكاتب خمس استراتيجيات مبنية للدعم من خلال التمويل الإسلامي المصغر.
- إثبات أصلات منتجات التمويل الإسلامي.
- تنظيم التمويل الإسلامي المصغر.
- تعداد منتجات التمويل الإسلامي المصغر.
- ضمان إستقرار مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر.
- تحديد الإتجاه السائد للتمويل الإسلامي المصغر.

8-1 وضع التمويل الإسلامية المالية في المحيط الأكبر للأنظمة الدينية والخليفة الاقتصادية

8-1-1 الأخبار الحديثة للتمويل الإسلامي

لقد أدى النمو السريع والمتسارع للنظام البنكي الإسلامي إلى إنتشار في معظم دول العالم الإسلامي وما وراء ونمت البنوك الإسلامية في دول غير إسلامية في بعض الدول مثل إيران والسعودية لا توجد سوى البنوك الإسلامية التي تسمح لها بالعمل طبقاً للشريعة الإسلامية. وفي دول أخرى مثل مصر وأندونيسيا والأردن والبحرين وماليزيا وبنجلاديش تتنافس البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية. ومن ثم فقد شهد التمويل الإسلامي نمواً سريعاً في معدلاته فوق 15% وأما رأس المال الإسلامي المستمر في المؤسسات المالية الدولية يقدر بـ 1.3 تريليون دولار. ويشيد قطاع الريALA العقاري الإسلامي نمواً كبيراً ولقد سمح بهذا النوع من الاستثمار داخل العالم الغربي وفي أوروبا وشمالاً أمريكا.

8-1-2 المؤسسات الاقتصادية الإسلامية

يتصل نمو التمويل الإسلامي في الرغبة في إنشاء نظام إقتصادي وسياسية وإجتماعية

مهنية على مبادئ إسلامية. ولا تعد الأنشطة الاقتصادية جزءاً منصلتاً من السلوك الإسلامي في

الإطار الإسلامي، ومن ثم فإن الأنشطة المالية تحت مقالب قائم الروحية والعملات

الدينية. وتشمل الأنشطة التجارية الهادفة لإسعاد الأسرة والأولاد ويسمح بها لكونها هلال وتمنح

في ظروف عديدة. فهناك الحركة التي تؤدي التجارة التجارية وتتجمع وتحترم وتمنح كل هذه

الأنشطة ما دامت في إطار التقاليد الإسلامية وكأنها ساقل لإعالة كل البشر وتعد غاية في حد

ذائها.
8-1-3 الأبعاد الخلقية للأنظمة الاقتصادية الإسلامية

بمجرد القرآن الكريم الممارسات التجارية الطيبة كما يعي هؤلاء الفجر قادرين على التجارة
وبدمج الأعمال الخيرية الموجهة للفقراء المعرضين. ودفع المسلمين لزكاة على أنواع معينة
من النروذ والتي توزع لأغراض الخير والبر والإحسان يعد أمرًا مهمًا حيث أن الزكاة أحد
أعمدة الإسلام الخمس. فهي تظهر الثروة والأخلاق الذي يدفعها، وتنحى الشرعية الإسلامية
الحدود للسلوك الاقتصادي المسموح به ومن ثم فلا يجب أن يكون تحقيق الأرباح على حساب
القيم الأخلاقية أو الروحية.

8-1-4 مزايا النظام البنكى الإسلامي

للمؤسسات من البنوك التجارية وذلك لتسهيل الوصول إليها ولأنها تتفق والقيم الإسلامية. وبناءً
البنوك الإسلامية تقوم ببذل الخدمات لمن يريد ثروته أو الذين يحسمون أو لا تقدمون بالبنوك
تقليدية كبيرة أو الذين يفضلون تجنب ما يسمى بالتعاون المتبادل الضمني بين البنك والعميل.
ومن ثم فالفعالية الوثيقة بين البنوك والعمل تساعد على تقديم خدمات مالية ممولة ومربحة في
نفس الوقت.

8-1-5 المبادئ الاقتصادية الإسلامية هى تدعيم أو تخفيف النمو

يدور الجدل حول دور الدين في الاقتصاد الحديث. في بعض المعتقدين يدعو أن المبادئ
الإسلامية تعد مسؤولية عن التخلف الذي أصاب الدول الإسلامية، بينما يرى آخرون أن الإسلام
يدعو النمو، ويدعوه إذ ليس هناك ما يدعو إلى العقيدة الإسلامية إلى خنق النمو، بل إن هناك
مجال في الإطار الإسلامي للاستثمار المنطقي في تطوير الاقتصاد الإسلامي.

8-2 السلسلة المرنة للتمويل الإسلامي

8-2-1 مبادئ النظام الإسلامي الماليه:

- تتميز أنظمة الإسلامية المالية بعدة مبادئ بارزة، وهذه المبادئ هي: تجنب الفائدة
- المشاركة في المخاطرة، التعامل مع المال كرأس المال، كامن تحرير المضاربة، شح العقود، تجنب
8-2-2 تحرير المضاربة أو المخاطرة

تحرير المخاطرة أو المضاربة يتطلب المشاركة في المخاطر التي يتقاسمها البنك والمفترض ومن ثم فالإيك لا بد وأن يكون شريكاً مع المفترض في هذه المخاطرة، ومن ثم فالإيك بين المفترض والمقرض كما هو أي النموذج الاقتصادي للبنوك التجارية التي يكون فيها الفائدة هي التكلفة التي يدفع ومن ثم فالإيك تقع فقط على المقرض (الإيك) غير مسموح بها في المعاملات الإسلامية.

8-2-3 تحرير الربا وتخزين الأموال

يحرم القرن الربا في سياقات عدة ويبدأ هذا التحرير من المعنى الإسلامي للمال على أنه ليس إلا وسيلة التفاوض، فالمال لا قيمة له في حد ذاته ولا يمكن أن يسمح له بـأن يؤدى إلى مال أكثر ومن ثم فلا يمكن له أن يتراكم ويزيد عن طريق الفائدة.

وتحريم الربا هو إلا نتيجة طبيعية لتحرير تخزين الأموال أو تراكم زائد للشروط الشخصية. ومن ثم فالتجارة والربح هما من الأمور المحظورة إلا أن الربح الناشئ والذي يسعى للإسثمار فهو أمر غير أخلاقي عليه فلا يمكن أن تخزن أو تراكم أي من الأموال أو البضائع.

8-2-4 تحرير الربا والفائدة

تحرير الربا كأقراس للمال في مقابل فائدة أمر متقن عليه في الإسلام والإسلاميين، والذى يتفق مع المفاهيم الكلاسيكية. يقول أن روح التحرير بالنسبة للفائدة تغطي كل أشكال الفائدة والممارسات الشبيهة. وي忐د القلة من المفكرين الإسلاميين ويزعمون أن هناك فرقاً بين الربا وهو أمر محرم والفائدة التي تحصل عندما تقرض البنوك التجارية (الإقراض التجاري) وهو أمر مسموح به.
8-3-2 الإسلام والتمويل المصري

تعد المبادئ الإسلامية التي تدعو إلى إتاحة الفرص المتساوية ودعم التجارة والمقاولات والمشاركة في المخاطرة وإفادة القروض الحرة والمضمونة بضمانات إضافية، مشاركة الفقراء، كل هذه المبادئ تدعم أسس التمويل المصري.

ويلعب التمويل الإسلامي دورًا في توسيع الدائرة لإتاحة الفرصة للأموال حتى تمكن الناس من شراء وبناء البيوت كما تمكن الملاك في الاستيادة من ملكيتهم لتخليق دخلاً إضافياً زائداً.

8-3-3 الأدوار الاجتماعية للبنك الإسلامي

تعد أهداف النظام البنكي الإسلامي وهي نظام يعمل التجارة والاستثمار والنشاط الاجتماعي والاقتصادي المشترك، ولكنه يعمل من منطلق الرغبة الكاملة للتخليف من الفقر وإتاحة التوزيع العادل للفرص الاقتصادية، وتوفر البنوك الإسلامية الترويج الخيري التي تقدم
بعد فائدة للمحتاجين ولا تتوقع البنك في هذه الحالات أي أرباح. ومن ثم فالالتزام بالمساهمة في النسلوية السماوية الوفاء الاجتماعي من خلال التمويل وانعلاقات بعض البنوك الإسلامية أنظمة محددة لسد حاجات القطاعات الفقيرة من المجتمع. ومن ثم فانهال القدرة الكامنة في هذا البنوك لأن تلعب دوراً مهماً في إتاحة الحصول على الأموال لتمكين الناس من شراء أو بناء البيوت أو استغلال ملكياتهم لتحقيق دخل إضافي زاد ربما يكونا في حاجة إليه.

8-3-4 القيام بالأعمال البنكية الغير تقليدية وإرسال الحواملات

هناك العديد من أنظمة التمويل الغير تقليدية بعضها مفيدة لنظام الحالات حلاً في عدد من الدول الإسلامية. وعلى ين الحمز في التوقيت يوقترق الرقابة الرسمية حيث أن نظام الحواملات قد ألقى في الكثير من الدول، ومن ثم هذا النظام ليس ممكناً لإتاحة الفرصة للناس لتثقيف حقوقهم في المالكية والأرض والإسكان.

8-3-5 هل التمويل الإسلامي المصغر إسلامي حق؟

في بعض البيئات الاجتماعية قام صندوق النقد الدولي يpee بعض التغييرات التشريمية في عمليات البنوك مثل تغير عبارة "فائدة" إلى "مصاريف خدمة" وذلك لكي تكتسب صفة إسلامية محيدة. وفي حالات أخرى التي يسود فيها الاعتقاد الشديد والإيمان بتحريم الربا، يمكن لصندوق النقد القيام ببعض التغييرات في نظمهم وعملياتهم البنكية.

8-4 الأهداف الإسلامية والمنتجات الإسلامية

تعتبر المؤسسات الإسلامية إلى التأكد على أن نشاطها تتجنب كل ما هو محرم شرعاً وأن منتجاتها تسمح بتثوير كل من الأفراد والمشاريع التجارية وذلك من منطقتين: مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

8-4-1 المنتجات المالية

طورت البنوك الإسلامية العديد من المنتجات المالية ولكن القليل منها ما يستقدم منه أو يستغل في واقع الأمر. وتشمل تلك المنتجات أو المعاملات: المراجعة والمشاركة وتمويل...
الإيتمان والمضاربة والأجارة. وقد نمت منتجات أخرى لإثارة لأشكال أخرى من التكامل والتكافل المصغر والذي يستخدم نموذج المضاربة.

8-4-2 الرهن العقاري الإسلامي

طورت مؤسسات الأقراسف نوع الإنجاء السائد في العالم الإسلامي وأوروبا وأمريكا الشمالية منتجات مالية تتفق ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بهدف مكتمل الناس من إمكانيات منزل. وأثرى هذه الادوات شروعاً المضاربة والرهن العقاري الذي يتضمن دفع الإيجار على عكس الإجار. ولهذا تنويه تقسيم الشراء والعمول به في كندا تكمن من وراء إمكانات عديدة لفتح حجاج المسلمين في القطاعات الاجتماعية المحرومة وذلك لسماحتها بالتمويل الإسلامي المصغر ومؤسسات.

8-4-3 النظام البنكي التقليدي من خلال "الباب الخلفي"

يدور الشك حول قضية البنوك الإسلامية ومهماتها هذا البنوك ومعناها، وهناك الكثير من القليل والقايل في الصحف والملصقات الأكاديمية. ويبدو لرجل الشارع أن البنوك الإسلامية تتشابه كثيراً مع غيرها من البنوك التقليدية.

فمتلك يبدون أن عقد المضاربة السائد ويهدف إلى تحويل شراء البيضائع عن طريق البنوك وبيعها للعملاء، هذا العقد يشبه تماماً الإيتمان المصرفي المتعارف عليه في البنوك التقليدية.

8-4-4 الحاجة إلى التنظيم

لعل البداية المثلى هي نسبة لمؤسسات الإسلامية المالية مقارنة بمؤسسات الروبية التقليدية قد أدت إلى بعض المشكلات التنظيمية وإفساداً كبيرة لبعض مؤسسات الاستثمار الإسلامية. ربما يكون هناك قدرًا في الخبرة الكافية للموظفين أو قلة في التدريب في بعض البنوك.

هيلس هناك إطار تنظيمي وقانوني عام للنظام العالمي الإسلامي ولم يتطور مثل هذا النظام مع وجود مجالات إدارة لهذه البنوك مهتمتها الإرشاد والتوجيه. ولقد سمعى مجلس الإدارة الإسلامي بالتعاون مع بنك التنمية الأسيوي على الأأخ بمبادرة جردية لإثارة الفرصة لتكوين هيئة تنظيمي في مدينة كوالا لامبور.
ومن ثم فإن خلق إطار تنظيمي مناسب للبنوك الإسلامية ومؤسسات التمويل المصغر لأمر حاسم جداً وبالخصوص في قطاع تمويل الإسكان القووي وكذلك في قطاعات الملكية والأراضي خصوصاً إذا ما أخدنا في الاعتبار أن الإسكان يشكل جزءاً كبيراً من الموجودات والأصول.

8-5-1 التوسع في التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي

على الرغم من أن نظام التمويل المصغر ظاهرة جديدة نسبياً في بعض أجزاء من العالم الإسلامي، إلا أن إنتشاره في العالم العربي زاد كثيراً وطال أكثر من 700 ألف مقتضى في نهاية عام 2003.

8-5-2 التمويل الإسلامي المصغر في العالم العربي

تعد خدمات التمويل المصغر الذي يطبق ومبادئ الشريعة الإسلامية خدمات محدودة في المنطقة العربية وتنحصر على الائتمان أكثر بكثير من أن تشمل هذه الخدمات شراء أو بناء البيوت أو حتى إصلاحها. ومن الممارسات الأكثر شيوعاً تلك التي يشترى فيها صندوق النقد الدولي يضاعف بناء على طلب المقتضى ويعبر إلى المقتضى في مقابل مصاريف إدارية مع الاتفاق علىدفع في نشاط أساسي (المربحة).

8-5-3 خيارات اليمن

ينتبهي المبادرات نسبة كبيرة من التمويل المصغر على مبادئ إسلامية مالية، وتواجه هذه المبادرات تحديات إدارية وнемات إضافية إلا أن فائدة تمكن في الوصول إلى المصورين وذلك في إطار الحصول على مبادلة مالية أوسع من قبل العملاء والمجتمعات التي يعيشون فيها.

8-5-4 خيارات بنجلاديش

لعل قصة نجاح بنك جراميم في بنجلاديش قصة مدهشة وخاصة في إطار محاولات البنوك في الوصول إلى النساء المسلمات في هذا البلد فعوضة البنوك تؤدي إلى التوسع في الموجودات.
الأساليب المستخدمة من النساء وتشمل خدمات البنك تحسين البيوت وتقديم الخدمات وشراء الأراضي بهدف بناء منازل أو بهدف زراعتها.

ويقل الفرق أن هذا البنك ليس منظماً بطريقة واعية على أن أساس إسلامية، إلا أن المستفيدين من هذه الخدمات مسلمون ليس لديهم تخوف من أصالة منتجاته.

7-8 مقارنة بنك جراميم

تعرض بنك جراميم لمواقبة من النقد والمقاومة على الصعيد المحلي من جماعات المراقبين الذين خسروا الكثير نتيجة لمنح البنك قروض جرحة خدمة وبضمانات إضافية. وكانت هذه المعارضة على الصعيد الوطني من قوى معينة شجبت أعمال البنك وإتهمته بأنه مظهر من مظاهر الثقافة العلمانية الأجنبية والغير إسلامية.

8-7-6 التمويل المصرفي والقيم الإسلامية

هناك إمكانية كبيرة لتطبيق مبادئ التمويل الإسلامي والمارسات البنكية بطريقة محددة منقولة عليها لإنتاج الفوائد للتمويل المصري وخاصية التمويل المصري الخاص بالإسكان والذي كان انتشاره محدوداً أكثر بكثير من إنتاج فضاء الاستثمار المشارك.

ومن ثم فإن الأوجه المكملة لمبادئ التمويل المصرفي والنموذج البنكي الإسلامي تشير الكثير من الفرص والإمكانات الكبيرة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي.

فالشريعة البنكية بين المبادئ الإسلامية وقيم الدعم التي تضمنها التمويل المصرفي وخاصة التأكيد على الشروط والضمانات المتبادلة يمكن كل ذلك أن يكون أساساً للتجديد حتى في ظروف التسهيلات التي تقدمها المشروعة.

8-7-7 المرأة المسلمة والتمويل المصرفي

لعل أحد المزايا الكامنة للتمويل المصري هو تقوية المرأة المسلمة. فقدرة صناعة النقد الدولي على توفير الخدمات المالية إلى المرأة العربية له مغزى خاص في مجتمعات تفصل بين الرجل والنساء.

ولقد شهدت المنطقة العربية تحسن كبير وملاحظ في إطار الوصول إلى المتطلبات من النساء الذين يمثلون أكثر من نصف عملاء هذه المؤسسات وله العمل مع المرأة المسلمة
قضية حساسة تثير أحياناً إتهامات التحرش أو التدخل في التقسيمات الاجتماعية التي تفرق بين الذكور والإناث.

بعض المراجع المختارة


Anwar, Muhammed (2003) 'Islamicity of Banking and Modes of Islamic Banking', *Arab Law Quarterly* 62-80


Chapra, M. Umar (2003) 'The Nature of *Riba* in Islam' 7(1) *Hamdard Islamicus*


الورقة الثامنة: الأمن الإسلامي والتمويل المصري

موجز الورقة:

يقدم الكاتب المفاهيم العامة وما توصل إليه البحث في الجزء الأول يعالج الكاتب تطور النظام الإسلامي المالي والجزء الثاني يعالج بعض النماذج المميزة للتمويل الإسلامي والجزء الثالث يحلل تطبيق المبادئ الإسلامية على التمويل المصري بينما القسم الرابع يناقش بعض الأهداف الإسلامية المالية والمنتجات والحاجة إلى التنظيم ويقوم الجزء الأخير خبرات الدول الإسلامية بالتمويل المصري وخاصة في اليمن وبنجلاديش والفرص المتاحة للمرأة.

استراتيجيات مقدمة:

بعد المناقشات تعرض الكاتب لخمسة استراتيجيات للкрепأة والمتعلقة بالتمويل الإسلامي المصري.

- توثيق ما ينتج عن التمويل الإسلامي.
- تنظيم التمويل الإسلامي المصري.
- توحي منتجات التمويل الإسلامي المصري.
- ضمان استقرار مؤسسات التمويل الإسلامي المصري.
- توجه التمويل الإسلامي المصري في إتجاه سلوك واحد.

استراتيجيات التدريس المتعلقة بالتمويل الإسلامي المصري

8-1 توثيق منتجات التمويل الإسلامي

ربما يكون للكثير من عملاء البنوك الإسلامية تاريخ في التعامل البنكي مع قطاع البنوك التقليدية التجارية. ومع ذلك فهناك الكثير من الشواهد تشير إلى المؤسسات التي ترسخ بها وتهتم فيها القيم الإسلامية. والمبادئ المالية ستجرب عملاء جديد للنظام البنكي وربما يكون هؤلاء العملاء قد أفسسهم بسبب عقائدهم الدينية ولكن الممارسة البنكي نفسه ربما يكون عاملاً في هذا المجال. فالطلب المتزايد على التعامل مع البنوك الإسلامية ومتنوعاتها المالية
بدخل العديد من المؤسسات المالية في السوق ومجرد التعدد الجاري في المنتجات الإسلامية

يثير التساؤل حول تبليغ تسميتها "بالإسلامية".

ومن ثم فإن الطبول أكثر بكثير من الخبرة الإسلامية الكافية قد أحدث افتقاراً للتمويل الإسلامي وعلى ذلك فقد أضحى هذا الطلب على درجة عالية من التوفيق على سبيل المثال فقد شرع بنك غربي مثل بنك لويز في تقديم خدماته الإسلامية في المملكة المتحدة وذلك على أساس أن هناك طلباً متزايداً مما يقرب للذين المسلمين في المملكة المتحدة والذي يتجاوز عددهم على 2 مليون مسلم والذين يرغبون في المزيد من التعاملات البنكية الإسلامية (ب.بيجس 2005).

ولقد تثبت مؤسسات مالية دوائية هذا النوع من التتعامل وأمست نظاماً بنكياً إسلامياً يتفق وتعاليم الشريعة الإسلامية وتقديم هذه المؤسسات خدماتها البنكية وفق هذا الشريعة. ومن هذه البنوك مثلاً بنك بي. مب باريبراس وبنك بي. ب. س. وبنك أم. أ. م. عمرو.

هذا علاوة على مجموعة متزايدة من القائمين على تسليح هذه الخدمات في هذا المجال البنكى وذلك على المستوى القومي والمحلي. ومن ثم ففي دول عديدة يوجد النظام الإسلامي والتقليدي للتمويل المصري جنبًا إلى جنب والفرق غير ملحوظ على الدول.


ومن ثم فإن البنوك الإسلامية لا تعد أن تكون شراكة تعاونية بين خبراء المال وخبراء الشريعة الإسلامية (أو البنوك الإسلامية) الذين يطلقون على الشريعة الإسلامية لما تقدمه هذه الشراكة من أموال. ومع ذلك فهذه مجال للإختلافات التفسيرية في الرأي بين الفتاه واللجبان المختلفة الشريعة الإسلامية ولهم إعرابهم وأراهم المتباينة بالنسبة لنصوص تعاقيد معترفية.

وعليه فليس هناك إجابات سهلة ولكن يمكن أن يقال أن مشاركة المنظمين لأنشطة الممارسات مع التوفيق مع ما تدره الأمور الإسلامية من أرباح والسماح في نفس الوقت للتدفقات الكامنة في النظام البنكي أن تسرع وتزيد من مصداقية صناعة التمويل الإسلامية. ويبدو أن الطلب على تطوير نظام منتجات التمويل الإسلامية المصغر ليس حلياً أو واضح أو وقفاً وقوياً مثل الطلب على الأدوات الإسلامية المالية في القطاع البنكي التجاري.


Harvard Research Group (2000) *Housing Microfinance Initiatives, Synthesis and Regional Summary: Asia, Latin America and Sub-Saharan Africa with Selected Case Studies*, (The Center for Urban Development Studies, Harvard University Graduate School of Design)


*An Introduction to Islamic Economics*, (Islamabad: International Khan, Muhammad Akram (1994), Institute of Islamic Thought and Institute of Policy Studies, Pakistan).

Khan, Mohsin S. and Mirakhor, Abbas (2003) *Islamic Banking: Experience in The Islamic Republic of Iran and in Pakistan* (Jenin Al-Khalee Centre for Islamic Finance Consultancy)


8-2 تنظيم التمويل الإسلامي المصغر

ما زالت مؤسسات التمويل الإسلامي المصغر ظاهرة حديثة ولم تتطور وتنمو بدرجة الكافية. فهي مؤسسات مرت بمرحلة نمو عشوائي. وبينما تكمن المرونة وتنوع الخيارات والكفاءة في العديد من الممارسات والنموذج التي يقدمها التمويل الإسلامي المصغر، إلا أن هذه الخدمات ليست مرتبة تنظيمياً وذلك بفعل الشفافية والثقة في المستهلك ومنع الاحتكار على المستفيدين من هذا النظام والذي يرجع إلى جهل هؤلاء المستفيدين وعدم معرفتهم بمترشحاتهم هذا التمويل.

على الرغم من أن تنظيم الدولة كان ضروريًا إلا أن هذا التنظيم كان عفويًا وأحيانًا كان بشكل غني انتشارًا فعالة للتمويل المصغر. في برنامج التمويل المصغر الخاص بالمنزل كان أقل طريقة مقارنة بالالتزام المتبادل إلا أنه كان يميل إلى أن يتضمن سلفًا أكبر ويطلب صمامًا إضافيًا من الناحية التقنية عليه التنظيم الفعال لمشاريع الإسكان التي تمويلها التمويل المصغر والتي تتراوح والشريعة الإسلامية وتضمن مع أحكامها، هذا التنظيم على درجة خاصة من أهمية.

وذلك ورقة حديثة صادرة عن صندوق النقد الدولي (2004) تشير إلى المخاطر الخاصة التي تحيط بنظام التمويل الإسلامي. وأول هذه المخاطر هو أن تألقت البنوك المشاركة في الربح والخسارة تجعل من البنوك الإسلامية معرضة لمخاطر يتحملها القائمون على الاستثمار غير المباشر أكثر من حامل سندات الدين.
وأما الخطر الثاني فهو يتطلب بطريقة واسعة ودائم الاستثمار حيث أن قيمة رأس المال ومعدل العائد ليسا مضمنين. ويقترح البعض لعلاج هذا الأمر تدويل (كتابة رأس المال وفرعية الأصول والإدارة والإيرادات والسندات) نظام الإشراف والمراقبة الخاص بالبنوك الإسلامية.

وهناك خطر خاص بالبنوك التي تعمل بأشكال التشريف المبنا على تقاسم الأرباح، وأقسام البنوك directory المصرفية في الدول التي تمنح على دعم الحضوية في المؤسسة المالية للمصروفات الخاصة والمصارف التجارية الإسلامية. وتوجد مناقشات للخدمات المالية الإسلامية وهي توفر منصات لتنظيم إيداع إمكانيات قوى خاصة إذا ما اتخذنا في الاعتبار أهمية البنوك كخدمات قومية رئيسية في معظم الدول.

8-3 تدويل منتجات التمويل الإسلامي المصرف

على الرغم من المحدودية النسبية لمشاريع التمويل الإسلامي المصرف في الوقت الحاضر إلا أن إمكاناتها كبيرة. ومن ثم فإن منتجات التمويل الإسلامي مناسبة جداً لتتمكن من قيام مشروع إسكان التمويل الإسلامي المصرف الذي يقع في دائرة الشريعة الإسلامية ولزيادة تأمين ملكية الأراضي خاصة بالنسبة لفئة الفقراء. ومع ذلك فقد أظهرت عدة دراسات ل sistem التمويل المصري في العالم الإسلامي أن هناك تأكيداً على منج القروض للفقراء أصحاب المشاريع التجارية أكثر بكثير من التمويل في تقديم الخدمات المالية للفقراء الذين يحتاجونها. هذا علامة على تقديم الانتباه في تدويل التمويل المصرف أن يقدم الدخول للمحتاجين علاوة على خدمات التأمين ونقل الأموال.

وقد أشارت دراسات قامت به مجموعة من الباحثين بجامعة هارفارد إلى جماعات ضعيفة المستهدفين في صناعة التمويل العام لتطبيق خطط برامج إسكان التمويل المصري. ومن هذه القائمة المستهدفة تأتي قروض المناطق الحضرية ومديم هؤلاء الذين يعيشون في الأحياء القريبة في أماكن تعيش وسط مدينة ونتلك هؤلاء الذين يعيشون في مساق مؤخرة بالأحياء القريبة في المناطق المزدحمة بالسكان داخل المدن؛ وكل هؤلاء لا يمتلكون شبكة.

وتطرح الدراسة جدية موزعة أن تطوير أدوات مالية مناسبة لإيفاد حاجات هذه الشبكة من الأفراد الذين استعدادوا بها بكثرة وقد تدلى بوجه صناعة إسكان التمويل المصرفي اليوم.

وتقدم القطاع البانكي الإسلامي بتطوير أدوات مالية مناسبة بتجنب الوداوات وتساعد الأفراد على
شراء منزل وتوفر الأموال للبدأ في مشروع أو للتوزيع فيها كما تعمل على إقراض الأموال لم يكنوا في أمس الحاجة إليها.

وبالمثل فهناك أنماط أخرى من التأمينات الإسلامية بنية على التعاون وتمكن الفقراء من تجنب بيع الأصول أو الموجودات وتشمل هذه الأنشطة بيع حقوق عديدة للأراضي والتعليمغالباً ما تكون استجابة لما يطرأ من كوارث عرضة وفردية أو شخصية. فهناك مخاطر عدة من التوقعات المالية ومن ثم فهناك حسناً للتوفير المصغر في إطار الاستراتيجيات العامة للاقتصاد اللكسي والهادفة للتخفيف من أعباء الفقر ولا بد من الاعتراف بهذه المخاطر.

ورغمًا من كل ذلك فإن هناك أولويات وتبدي تلك الأولويات وتترع طبقاً للظروف والبيئة ومن ثم فلا بد من التوسع في برامج التمويل المصغر (الجزئي) وذلك في مجال الزيادة في تنوع المنتجات للمجتمع المستهدفة بحيث تكون قابلة للبقاء واستمرارية على المدى الطويل. وعلى فئة الإقامة تحديد انواع المشاركة والإعدادية برفاهية وسعة المجتمع مع التوسع في النظام البنكي الإسلامي والتوفير الجزئي له قدر على الاستجابة بطريقة خلاقة فاعلة لاحتياج الفقراء من سكان المناطق الحضرية.

8-4 تأكيد استقرار ونمو مؤسسات التمويل المصغر (الجزئي) الإسلامية

على الرغم من أن البنوك والمؤسسات المالية تقدم رأس المال وتدقة النصائح وتقدم الخبرات في الإدارة العامة، إلا أن مؤسسات صندوق النقد الدولي هي التي تقدم خدمات مالية للقروة وخاصة فقراء المناطق الريفية في البيئات المعزولة. ولهل ناجح مشروع التمويل الجزئي يعتمد في المقام الأول على بناء مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها أن سهل المخاطر والودائع المحلية وإعادة استخدامها في سلك سلف علاوة على تقديم الخدمات المالية الأخرى، ولهل الفشل المتكرر لنظام التمويل المصغر (الجزئي) قد حدث في وقت لم تكن فيه مؤسسات التمويل الجزئي المالية قد نظمت أو دعمت من قبل الهيئات المولة أو الحكومة.

ومن الجدير بالذكر أن مؤسسات التمويل الجزئي المالية لا يمكن أن تستمر في بيئة إقتصادية معادية حيث أن هذه المؤسسات تسعى إلى كسب مصادقاتها في مجتمعات إجتماعية إقتصادية دينية. ودور الحكومة هنا ليس دور القائم على منح الفروض وإنما العمل من خلال مؤسسات التمويل الجزئي المالية ومن أهم مستندات هذه المؤسسات هو دعم استقرار نظام التمويل الجزئي وتميزة بينة قادرة على رسم سياسات تهدف إلى خلق قطاع مالي نشط وحلى.
وبالنسبة فإن الأمور التي تأتي من الدول المانحة لا بد وأن تكون مكلفة لرأس المال الخاص، وتتعدد تماماً عن التنافس معه ومن ثم فنجاح مؤسسات صندوق النقد الدولي يكمن في قدرتها في نهاية المطاف على الاستمرارية والبقاء من خلال رأس مالها الخاص.

وعلق قدرة مؤسسات التمويل الجزئي المالية على البناء يعتمد في المقام الأول على بناءه هياكل إدارية قوية وشفافة، ومجرد تبني المبادئ الإسلامية من قبل هذه المؤسسات لا يمكن أن يعفيها من خلق مناخ وثقافة المسؤولية المحاسبية. وكما أشارت عدة تقارير فإن نظام التمويل الجزئي يمكنه أن يحقق نجاحاً كبيراً عندما تبنى آلية لتقييم الأداء والتحقيق عنه. فتقدم التقارير لا يساعد متسليع الرهائن فقط على تقييم التكاليف والحكم عليها وتقييم الفوائد بل يهم أيضاً في إصلاح الأداء. وعلى أن مساهمات التمويل الجزئي المالية لا بد وأن تعلم على الخروج ببيانات دقيقة ويمكن مقارنتها بالنسبة للأداء المالي (ومثل ذلك أدائها بالنسبة لكلفة التشغيل أو الإنتاج المالي) وكذلك الأداء الإجتماعي. والمثال اليد للممارسات يمكن أن يأتي من بعض المنظمات المالية الأصغر. وهذه ما هي إلا هيئة مشاركة ليست بالضرورة في إطار تعاونها وادراها عن طريق القروض ولكن في توظيفها لозвاء القروض وتكون قد فهمت خبرات وتوقعات وممارسات هؤلاء القروض.

ومن ثم فإن المؤسسات الإسلامية للتمويل الجزئي التي تسعى لإلغاء التفويضات ويشمل ذلك تحقيق مصالحهم في الحصول على الأموي، لا بد لها وأن تطور، تماهاً مثل مؤسسات التمويل الجنائي التقليدية، تكون قادر على تحمل المسؤولية المحاسبية المالية والاجتماعية والتي تتضمن مداخل تحديثية للشراكة بواسطة أعضائها.

8-5 وضع التمويل الإسلامي الجزئي في مسار الصحيح لتحسين حصول الجماعات المستهدفة للتمويل الجزئي، لا بد وأن يُنظر إلى التضامن، من كونه برنامج هامشي وينقل إلى مرحلة التكاليف في إطار صناعة الخدمات البنكنوتة العامة. فالتمويل الجزئي يمكن أن يحقق فاعليته بوجه عام وبالخصوص في مجال إنجاز الخدمات الإسكانية لمسكينيها وإمدادها به قوى الإسكانية، ولتحقيق ذلك لا بد وأن تكون بما في إطار نظام مالي له مسار محددة. وله هذا الأمر ضرورياً تنكماً سياسياً وإحساساً أكبر بهذه المنتجات علاوةً على تنظيم وشفافية مقياس ذات معنى هذا بالإضافة إلى تفاؤل آليات الإستعداد والتوافق. وبدلاً من تجاهل أو إهمال هذا التمويل على أساس نقصه الذي يتصرفه الجميع أو على أساس المحاسبية الدائرة حول تسمية الدين من، يجب علينا الاعتراف به كما هو وما.
ينطوي عليه في النهاية وهو منتوج مالي في حاجة إلى الوفاء بمعايير محددة ولعل هذا الأمر يستحق الإهتمام به حيث أن التمويل الجزئي ما هو إلا حلقة من حلقات الاقتصاد الغير رسمي أو حولاة الدين أو ما يعرف بالحوالة والبنية على النية والمارسات المجتمعية.
ولعل تحسين الوصول إلى التمويل الجزئي الإسلامي هدف إجتماعي كاملاً ولكنه أيضاً ضروري للإبقاء على معظم مشروعات التمويل الجزئي وضمانًا لاستمراريتها. ولكن يقوم بتغطية تلك الفجوة لا بد وأن يصل هذا التمويل إلى أعداد كبيرة من القرواء لكي يصبحوا قادرين على إقالة أنفسهم.
وعليه فإن استراتيجيات تدعيم الفرص المتاحة للقراءة والإشراف فيه ولن يتعلموا الكثير عن التمويل الإسلامي للجزئي ومنتجاته أمر ضروري ومكون من مكونات الوصول إليه.
وبالنسبة للعوامل الإسلامية للجزئي ونظامه الذي تستبعد فيه الفاعليات بأنظمة السفاح والخسارة وذلك يصبح عائق غير مؤكد فإن مصادر خدمية معقولة يمكن أن تحصل من جمهور الزبائن وهذا أمر ضروري لتغطية الثقافات خاصة وأن الدعم الحكومي وأمور التعريض من المانحين غير مضروبة في نهاية المطاف.